الأمم المتحدة

S/PV.5685

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٦٨٥

الأربعاء، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد خليل زاد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

07-36206 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بوزير الثقافة ووزير الخارجية بالنيابة في لبنان، معالي السيد طارق ميتري.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ميتري (لبنان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/315، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إيطاليا، وبلجيكا، وسلوفاكيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2007/281 و S/2007/286، اللتان تتضمنان نص رسالتين مؤرختين ١٥ أيار/مايو و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، على التوالي، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد النصر (قطر): إنني أجد نفسي ملزما بأن أؤكد، في البداية وقبل كل شيء، على موقفنا الثابت والراسخ الداعي لضرورة إقامة العدالة والرافض للإفلات من العقاب، بما يتوافق مع غاية ميثاق الأمم المتحدة في تبيان الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

ونحن كغيرنا مستمرون في دعوتنا إلى إظهار الحقيقة في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، وفق ما يصبو إليه الشعب اللبناني الشقيق بكافة أطيافه، لمعاقبة مرتكبي هذه الجريمة النكراء.

ومن هذا المنطلق، لم نتردد في دعم إنشاء اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، وصوتنا مؤيدين لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باللجنة والتي مهدت لإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان التي تتفق على ضرورة إنشائها كل الفئات اللبنانية. وأوضحت دولة قطر موقفها في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، من الجوانب القانونية للعملية الدستورية التي بموجبها يتم وضع الاتفاق بين حكومة لبنان والأمم المتحدة لإنشاء المحكمة.

ودولة قطر ماضية في حرصها على مساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة ومحاسبة جميع الضالعين في تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة، مع وضع مصلحة لبنان الشقيق في مقدمة

أولوياتنا بما يضمن الحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية واستقراره السياسي.

ومع حرصنا على إظهار الحقيقة وإنشاء المحكمة الخاصة لمحاكمة من يثبت ضلوعهم في الجريمة، فإننا نرى أن الأسلوب الذي ينتهجه مشروع القرار المعروض على المجلس الآن ينطوي على تجاوزات قانونية معروفة للجميع، وقد لا يكون مشجعا للتوافق الوطني، ويزيد من تعقيد الوضع في بلد هو في أمس الحاجة حاليا إلى التلاحم الوطني والاستقرار السياسي.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات، فقد كنا على أتم الاستعداد للنظر بروح إيجابية في مشروع القرار بهدف الخروج بصيغة توفيقية. فدولة قطر مع إنشاء المحكمة لمعاقبة المجرمين الذين ارتكبوا تلك الجريمة النكراء. إلا أن إصرار مقدمي مشروع القرار على أن يكون بموجب الفصل السابع – بالرغم من أن جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة وفق المادة ٢٥ من الميثاق – أمر يتجاوز الهدف المحدد له وهو المصادقة على إنشاء المحكمة، وخاصة في ظل الوضع السياسي المعقد والحساس في لبنان. وجل ما نخشاه ألا يساعد اعتماد مشروع القرار تحت الفصل السابع في جلب الاستقرار إلى ذلك البلد.

وفي ضوء ما تقدم، فإننا سنتخذ موقف الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا. وفي نفس الوقت، سنمضي بمساعينا الحميدة التي بدأناها لتقريب وجهات النظر في لبنان بما يضمن الوحدة الوطنية للمصادقة على اتفاق إنشاء المحكمة من خلال الآليات الوطنية ووفق ما تنص عليه المادة ١٩ من اتفاق إنشاء المحكمة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعلل موقفه قبل التصويت على مشروع القرار بشأن المحكمة الخاصة بلبنان.

إن الإفلات من العقاب أمر لا يجوز قبوله؛ والعدالة لا بد أن تسود. وأولئك الذين يعتبرون مسؤولين عن اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري وعن الاغتيالات الأخرى المرتبطة بذلك يجب تقديمهم إذا إلى العدالة. وإندونيسيا ملتزمة بدعم البحث عن الحقيقة والعدالة. ونحن نؤيد عمل لجنة التحقيق المستقلة الدولية وتمديد ولايتها. وكذلك فإن لدينا التزام قوي بالإسهام البناء في الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار في لبنان.

إننا نحيط علما بطلب رئيس الوزراء اللبناني إلى المجلس باتخاذ قرار ملزم بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم مبني على ذلك الطلب. غير أنه ينبغي للمجلس ألا يغفل عن مراعاة أنه ليس هناك صوت موحد للقادة اللبنانيين. فالحالة السياسية الداخلية في لبنان أوجدت صعوبة أمام المجتمع الدولي لتحقيق ذلك الطلب.

أما بالنسبة لمشروع القرار، فإن وفد بلدي يرى أنه يغير الطابع القانوني للمادة ١٩ من الاتفاق، التي تنص بوضوح على أن الاتفاق سيدخل حيز النفاذ في اليوم التالي لقيام حكومة لبنان بإبلاغ الأمم المتحدة بأن المقتضيات القانونية الداخلية لنفاذه قد تم الوفاء بها. وإذا اعتمد مشروع القرار، فإنه سوف يتجاوز الإجراء الدستوري والعمليات الوطنية.

ليست هناك أسس قانونية تجيز لمجلس الأمن أن يتناول مسألة داخلية في طابعها. فالفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تشدد على أنه ما من شيء في الميثاق يسوِّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون أساساً من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. وعلى الرغم من أن ذلك النص لا يمس تطبيق تدابير الإنفاذ في إطار الفصل السابع، ينبغي ألا يتدخل مجلس الأمن في مسألة تفسير

المقتضيات الدستورية التي ينبغي لدولة ما أن تمتثل لها في ممارستها لسلطاتها، ناهيك عن توليه أمرها.

وقبل البت في مشروع القرار الذي يتوخى النهوض بالعدالة، ينبغي للمجلس أن يراعي تماماً الحالة الداخلية في لبنان. فالتدخل القوي من جانب مجلس الأمن في العملية الدستورية الوطنية إزاء إنشاء المحكمة لن يخدم المصالح الكبرى للشعب اللبناني، أي المصالحة والوحدة الوطنية والسلام والاستقرار. والبحث عن العدالة ينبغي ألا يسبب مشاكل جديدة وألا يفاقم من الحالة الدقيقة أصلاً في لبنان.

وفي ضوء الاعتبارات المذكورة آنفاً، سوف يمتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن جنوب أفريقيا تدين إدانة قاطعة الاغتيالات التي طالت رئيس الوزراء اللبناني السابق، السيد رفيق الحريري، وزعماء لبنانيين آخرين. في الواقع، هناك توافق في الآراء في لبنان وعلى الصعيد الدولي بشأن ضرورة قيام الأمم المتحدة بمساعدة السلطات اللبنانية في جهودها لتقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم الخطيرة إلى العدالة ووضع حد لأي إفلات من العقاب. لذلك السبب، أنشئت لجنة التحقيق المستقلة الدولية التابعة للأمم المتحدة لمساعدة لبنان في التحقيقات الجنائية التي يجريها. ولقد اتخذ قرار أيضا بإنشاء محكمة خاصة تتألف من قضاة ومدعين عامين لبنانيين ودوليين يكون مقرها خارج لبنان لمحاكمة أي أشخاص يحددهم التحقيق والسلطات اللبنانية بوصفهم مشتبه بهم في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وزعماء لبنانيين آخرين.

إن جنوب أفريقيا تؤيد تماما إنشاء المحكمة وتتوقع أن تعمل بنزاهة ووفقا للقانون اللبناني وأسمى المعايير الدولية للعدالة الجنائية. ويعتبر وفد بلدي الملكية اللبنانية للمحكمة ذات أهمية فائقة، ويرى أن على السلطات اللبنانية والشعب اللبناني التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية. لذلك، ما زلنا نأمل أن يكون باستطاعة الأطراف اللبنانية استخدام الفترة المحددة في مشروع القرار – من الآن وحتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ – للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن المحكمة وعدم تركها تُفرَض فرضا على لبنان.

وما زلنا نقول إنه من غير المناسب لمجلس الأمن أن يفرض هذه المحكمة على لبنان، لا سيما تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ما فتئ وفد بلدي يحذر بوجوب أن يكون مجلس الأمن حصيفا في لجوئه إلى الفصل السابع من الميثاق. ولا نعتقد أيضاً أن للمجلس الحق في تجاوز الإجراءات التي يقتضيها الدستور اللبناني لدخول اتفاق ما حيز النفاذ مع الأمم المتحدة. وبتجاوز الدستور اللبناني يخالف مجلس الأمن قراره الذاتي بضرورة احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

إن مجلس الأمن مفوض بالعمل بنزاهة وبلا انحياز. ولا يمكن أن يُرى وهو ينحاز إلى طرف دون الآخر في سياسات لبنانية داخلية. وثمة خطر من أن يؤدي فرض المحكمة الخاصة على لبنان من دون موافقة جميع الأطراف المعنية إلى المساس بالاستقرار السياسي في الدولة اللبنانية الضعيفة أصلاً. كما أنه سيؤدي إلى تسييس القانون الجنائي الدولي، مما يقوض أسس القانون الدولي بالذات.

علاوة على ذلك، تساورنا شواغل إزاء السابقة التي سيرسيها مشروع القرار هذا. فمبدأ توافق الآراء الوطني بشأن إنشاء محاكم دولية جانب هام في بناء السلام والمصالحة الوطنية.

لذلك، تأسف جنوب أفريقيا للامتناع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): إن وفد الصين سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

إننا نشجب بشدة الاغتيال المؤسف للسيد الحريري، رئيس وزراء لبنان الأسبق. وقد أيدت الصين باستمرار التحقيق النزيه والمستقل في القضية من جانب لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. ونحن نتفهم ونؤيد الطلب المقدم من جميع الأطراف اللبنانية بإنشاء محكمة خاصة. ويحدونا الأمل أن تساعد تلك المبادرة على كشف الحقيقة في أسرع وقت ممكن وعلى مساءلة مرتكبي الجريمة وإقامة العدالة بالنسبة للضحايا.

وقد لاحظت الصين التوافق السياسي بين جميع الأطراف اللبنانية على إنشاء المحكمة الخاصة، ولاحظت كذلك التباين في الآراء فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية. ولذا يحدونا الأمل في أن تساعد الجهود السياسية والدبلوماسية الأطراف على التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن. إن إقامة محكمة خاصة تحظى بدعم شامل من جانب جميع الفئات اللبنانية هي وحدها التي يمكن أن تؤدي دورا حقيقيا وتسهم في إقامة العدالة وصون السلام والاستقرار في لبنان. وإن منطلق مجلس الأمن وتركيزه في تقديم المساعدة ينبغي أن يكون المساعدة على حل المشاكل بدون إضافة مزيد من التعقيدات إلى مشكلة بالغة التعقيد أصلا.

إن إنشاء المحكمة الخاصة هو أساسا شأن لبناني داخلي. وقوانين لبنان المحلية هي التي توفر الأساس القانوني للعملية. ولذا من المستصوب أن يقوم لبنان، وفقا لإجراءاته الدستورية، باستكمال العملية القانونية المحلية اللازمة لبدء نفاذ الاتفاق. وهذا ما نص عليه بوضوح الاتفاق بشأن إنشاء المحكمة الخاصة المبرم بين الأمم المتحدة ولبنان. وبسبب الظروف الخاصة السائدة في لبنان، اصطدمت العملية بصعوبات كبيرة، الأمر الذي أثار لدينا بالغ القلق.

وتعتقد الصين أن مشروع القرار المستند إلى الفصل السابع من الميثاق سيلغي أجهزة لبنان التشريعية من خلال اتخاذ قرار تعسفي بشأن نفاذ مشروع النظام الأساسي. وهذا إجراء سيؤدي إلى ظهور سلسلة من المشاكل السياسية والقانونية التي يمكن أن تزيد من الغموض الذي يحيط بالحالة السياسية والأمنية المضطربة في لبنان وتخلق سابقة لتدخل مجلس الأمن في الشؤون الداخلية والاستقلال التشريعي لدولة ذات سيادة. ومن المحتمل أن تقوض مثل هذه الإجراءات سلطة المجلس لأنها لا تتوافق مع المصالح الطويلة الأجل لأي من الطرفين.

وخلال المداولات بشأن مشروع القرار المعروض علينا، أعربت الصين، مع أعضاء آخرين في المجلس، عن أملها في أن يصغي مقدمو مشروع القرار باهتمام إلى شواغلنا وأن يستجيبوا لتلك الشواغل من خلال تنقيح مشروع القرار لجعله أكثر توازنا وحكمة. ولكن، للأسف، لم تعتمد توصياتنا. وفي هذه الحالة، فإن الصين لا تجد خيارا سوى الامتناع عن التصويت.

إن الحالة في الشرق الأوسط بالغة التعقيد والاعوجاج. وتتداخل فيها العوامل المختلفة، وسقوط قطرة ماء واحدة في بركة ماء ستكون له آثار متلاحقة. ويحدونا الأمل في هذه اللحظة العصيبة في أن يقف الشعب اللبناني متحدا في المحافظة على أمن الدولة واستقرارها وفي المضي قدما في عملية المصالحة الوطنية. ومن الأساسي لمجلس الأمن، وهو يعالج المسائل ذات الصلة، أن يأخذ بعين الاعتبار الكامل الحالة المعقدة الفريدة في الشرق الأوسط وأن يحجم عن تفجير توترات أو اضطرابات جديدة في المنطقة.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ظل الاتحاد الروسي يؤيد كشف الحقيقة فيما يتعلق باغتيال السيد رفيق الحريري. ولا بد من تقديم مرتكبي تلك الجريمة إلى العدالة. ونحن نشاطر مقدمي مشروع القرار هدفهم الأساسي في منع الإفلات من العقاب والعنف السياسي في لبنان. ونظرا لهشاشة الحالة الداخلية في لبنان، من الضروري أن يتخذ المجلس قرارا متوازنا ومدروسا بغية تعزيز علاقات الوئام لدى الشعب اللبناني.

ونظرا للانقسام العميق داخل المجتمع اللبناني والهياكل الحكومية، فإن هذه المسألة يجب متابعتها بحيث لا يجابه التنفيذ العملي لمشروع القرار صعوبات خطيرة قد تؤدي إلى آثار سلبية على البلد والمنطقة ككل. وخلال المشاورات بشأن مشروع القرار، قدم الوفد الروسي عددا من المقترحات البناءة التي كان من شأنها أن تحسن النص إلى حد كبير. وكان ينبغي لمشروع القرار أن يركز على تنفيذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة ولبنان، بموجب قرار مجلس الأمن، وليس على بدء نفاذ الاتفاق.

إن الترتيبات التي اختارها مقدمو مشروع القرار تحوم حولها الشبهات من وجهة نظر القانون الدولي. فالمعاهدة بين كيانين – لبنان والأمم المتحدة – بطبيعتها لا يمكن بدء نفاذها على أساس مجرد قرار من طرف واحد من الطرفين. ووثائق النظام الأساسي للمحكمة المفروضة بقرار من طرف واحد لهيئة تابعة للأمم المتحدة، أي قرار مجلس الأمن، تمثل أساسا مساسا بسيادة لبنان.

ونحن لا نعتقد أن هناك مبررا لإنشاء محكمة خاصة بقرار من مجلس الأمن استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق. ولا يوجد أي أساس للإشارة إلى الفصل السابع في مشروع القرار. إن ممارسات الأمم المتحدة في إنشاء المحاكم تبين أن الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق لم يتم إلا بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حيث أنهما تتعلقان بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، أي الجرائم ذات الطابع الدولي. واختصاص المحكمة الخاصة للبنان لن يشمل مثل تلك الجرائم. وهذه المحكمة، بطبيعتها، عبارة عن هيئة مختلطة وبمشاركة لبنانية كبيرة وتعمل على أساس الإجراءات الجنائية المطبقة في لبنان.

إن المحكمة ستنشأ من أجل لبنان، وبالتالي من الأهمية بمكان أن تؤخذ بالاعتبار آراء جميع اللبنانيين بشأن هذه المسألة الأساسية. وفي هذا الصدد، كان من المستصوب ألا يكتفي جزء الديباجة من مشروع القرار بالإشارة فقط إلى الرسالة الموجهة من رئيس وزراء لبنان، السيد فؤاد سنيورة، بل أن يشير أيضا إلى الرسالة الموجهة من رئيس البلد، السيد إميل لحود.

والتعديلات التي اقترحها الاتحاد الروسي لم تنعكس في نص مشروع القرار. وعلى ضوء هذه الحقيقة، سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار. ونحن نأسف لأن قرارا يشوبه الكثير من أوجه القصور القانونية سيطرح للتصويت بهذه الطريقة المتعجلة، وبالتالي لن يتمكن الاتحاد الروسي وعدد آخر من أعضاء مجلس الأمن من تأييده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سننتقل الآن إلى البت في مشروع القرار (S/2007/315).

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، سلوفاكيا، غانا، فرنسا، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، جنوب أفريقيا، الصين، قطر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٠ أصوات مؤيدة، ولم يعترض أي من الأعضاء مع امتناع خمسة عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧).

السيد دلاسابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الذي يدخل حيز النفاذ في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، استجابة لطلب من حكومة لبنان، ما لم يتم التوصل قبل ذلك إلى حل داخلي فيما يتعلق بأحكام الاتفاق بشأن إقامة محكمة خاصة للبنان.

وهذا القرار هام لعدة أسباب. أما السبب الأول فهو العدالة، إذ أنه يفسح المجال لمحاكمة الجناة في الهجوم الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وغيره من الهجمات الإرهابية التي ارتُكبت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومن ثم فهو يرسخ التواصل الضروري مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

والقرار هام كذلك للسلام في لبنان. فالعدالة لا يمكن أن تقف في طريق الاستقرار. ويعد اتفاق جميع اللبنانيين على رفض الإفلات من العقاب ضمانا لا غنى عنه للسلام.

وهو، أخيرا، قرار هام لمصداقية الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن، الذي لم يفتر التزامه بالبحث عن الحقيقة في لبنان.

ويمكن للمجلس اليوم أن يفخر بأنه لم يقبل باستمرار المأزق الذي سبق أن أبلغته به الحكومة اللبنانية والأمين العام ومستشاره القانوني في عدة مناسبات. كما يمكن للمجلس أن يفخر بأنه اضطلع بمسؤوليته في مساعدة لبنان على تجاوز العوائق التي اصطدم بها وعلى مواصلة مسيرته على الطريق المؤدي إلى استعادة استقلاله وسيادته.

السير إمير جونز – باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة باعتماد القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧). ذلك أن المحكمة المقترح إنشاؤها تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للبنان وللعدالة وللمنطقة. وقد أُحبِط إنشاء المحكمة عن طريق الإجراءات اللبنانية الداخلية. وطُلب إلى المجلس أن يتخذ من جهته قرارا ملزما بإنشاء هذه المحكمة.

ولا يشكل هذا تدخلا تعسفيا في الشؤون السياسية الداخلية لدولة ذات سيادة. بل هو رد مدروس من جانب المجلس، تم اتخاذه بالطريقة الصحيحة، على طلب مقدم من حكومة لبنان باتخاذ إجراءات لتذليل المأزق المستمر الذي تعرضت له إجراءات لبنان الداخلية، رغم بذل جهود طويلة وجدية للاهتداء إلى حل في السياق اللبناني.

وقد ظلت المملكة المتحدة ترى منذ أمد طويل بأن من الضروري، لجعل هذا القرار ملزما، أن يُتخذ، في جملة أمور، في إطار الفصل السابع. ولا ينطوي استعمال الفصل السابع على أي دلالة سوى أنه يجعل القرار ملزما. ولهذا السبب أيدت المملكة المتحدة هذا القرار ونرجو أن تتمكن جميع الأطراف في لبنان الآن من المضي قدما في تضافر لاتخاذ القرارات الضرورية انطلاقا من هذا الإنشاء الرسمي للمحكمة.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): قررت بيرو أن تصوت تأييدا لهذا القرار بسبب التزامها

بمكافحة الإفلات من العقاب وموقفها الراسخ إزاء مكافحة الإرهاب، ولأنها ترى فيه الطريق الوحيد للخروج من المأزق التشريعي المتعلق بإقامة المحكمة الخاصة للبنان، بالنظر إلى ضرورة ضمان إقامة العدل الذي لا غنى عنه لتعزيز السلام والأمن.

وتأخذ بيرو بعين الاعتبار أن غالبية البرلمان اللبناني قد قدمت برهانا كافيا على تصميمها القوي على إقرار الاتفاق المنشئ لمحكمة خاصة لمحاكمة الأشخاص الذين تحدد لجنة التحقيق أنهم من المشتبه بهم ارتكابهم لهذه الجرائم ذات الدافع السياسي والمنفذة من خلال أعمال إرهابية. ولهذا السبب يحدونا الأمل في إمكان عقد البرلمان اللبناني ليستكمل العملية الدستورية الداخلية للاعتماد والتصديق في غضون الجدول الزمني المتوخى في القرار الذي اتخذناه من فورنا.

وبتأييدنا هذا القرار، نظرا للظروف السياسية الاستثنائية في لبنان، تؤكد بيرو مجددا احترامها للقانون الدولي والتزامها به. وهكذا، إقرارا منا بالظروف الخاصة لهذه الحالة، نعتقد أن الاتفاق الموقع بين لبنان والأمم المتحدة من خلال قرار، يتخذه مجلس الأمن ممارسةً لاختصاصاته المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لا يجب أن يشكل سابقة تتجاوز نطاق هذه الحالة بعينها.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت بلجيكا تأييدا للقرار الذي نحن بصدده. ومن خلال هذا القرار يؤكد مجلس الأمن الموقف الثابت الذي يحكم التزامه المتواصل بإحلال الاستقرار والسلام في لبنان المتمتع بالسيادة والاستقلال. فإقامة العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب ضروريان لتحقيق الاستقرار في لبنان، ولقد اهتدى المجلس دائما بهذا الثبات على الموقف في أعماله ذات الصلة بإنشاء لجنة التحقيق المستقلة والمحكمة الدولية.

وقد اهتدى وفدي بهذا التقييم ذاته في تأييده لهذا القرار الجديد واشتراكه في تقديمه. وليس في هذا القرار مساس بالاتفاق الذي ما زال يتعين التوصل إليه بين اللبنانيين وما زلنا ندعو إليه. وباتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) اليوم، فهو يقدم دعمه دون تحفظ للجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز سيادة القانون التي يستحق جميع اللبنانيين أن ينعموا بها.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نرحب باتخاذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، وقد أيدنا هذا القرار لاعتقادنا أن الإفلات من المساءلة أمر لا ينبغي السماح به والتسامح معه. ويتعين تقديم مرتكبي أي جريمة للعدالة. ولا بد من احترام سيادة القانون في كل مكان ومن جانب الجميع. وإنشاء المحكمة ضروري من أجل التحقيق الدقيق في حالات العنف ذي الدوافع السياسية، الذي هو إرهاب في الواقع، ومن أجل تقديم مرتكبي هذه الجرائم النكراء للعدالة.

ونظرا لأن جميع الوسائل المتاحة قد استُنفدت لسوء الحظ فيما يتعلق بهذه المسألة التي لم يتسن حلها عن طريق الوسائل الدستورية اللبنانية، فقد تعين على مجلس الأمن أن يستأنف ممارسة مسؤوليته ويكفل عن طريق قرار ملزم قانونا تنفيذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية.

ونرى أن حل هذه المسألة سيساهم في إضفاء الاستقرار على الحالة في لبنان، كما أنه سيساهم في عملية المصالحة الوطنية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك مقدمي هذا القرار الآخرين. فقد أردنا بهذا القرار أن نبرهن على دعمنا القوي لحكومة لبنان، وعلى دعمنا القوي لسيادة لبنان واستقلاله، وعلى إيماننا بأن العدالة شرط للمصالحة، ومن ثم لاستقرار هذا البلد. ونأمل في الواقع أن تهتدي القوى والجهات الفاعلة في لبنان خلال الأيام

والأسابيع المقبلة إلى طريقة لذلك وأن تجد السبيل الصحيح إلى تنفيذ الاتفاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

إننا نرحب باتخاذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) بشأن إنشاء المحكمة الخاصة للبنان. وأظهر مجلس الأمن، باتخاذ هذا القرار، التزامه بمبدأ عدم الإفلات من العقاب على الاغتيالات السياسية في لبنان أو أي مكان آخر. والأشخاص الذين قتلوا رفيق الحريري وعديدين آخرين سيُقدمون إلى العدالة وسيكونون مسؤولين عن جرائمهم. كما أن المحكمة ستعمل على ردع الاغتيالات السياسية في المستقبل. والذين قد تسوَّل لهم أنفسهم ارتكاب جرائم مماثلة سيعلمون أنه ستترتب نتائج على ارتكاب أعمال العنف السياسي والتخويف في لبنان.

ونعلم أنه كان من اللازم والصواب بالنسبة للمجلس أن يتصرف الآن. ووافق المجلس على اتفاق إنشاء المحكمة ونظامها الأساسي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الوقت، ظلت حكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا والأغلبية البرلمانية تحاول، باستخدام كل الوسائل الممكنة، إقناع رئيس البرلمان بتحمل مسؤوليته الدستورية عن عقد البرلمان بحيث يمكن اتخاذ إجراء نهائي بشأن المحكمة، ولكن بلا طائل.

وقامت عدة أطراف مؤثرة بزيارة لبنان في مسعى لإيجاد إطار يمكن فيه عقد البرلمان. وشملت هذه الأطراف الجامعة العربية والمستشار القانوني في الأمم المتحدة، نيكولاس ميشل، والأمين العام ذاته. وبعد خمسة أشهر من الجهود الدؤوبة لإيجاد حل لحالة الجمود التي تواجه البلد، بعث رئيس الوزراء السنيورة رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ١٤ أيار/مايو (S/2007/281، المرفق) يطلب فيها عرض المسألة على مجلس الأمن بغية أن يتمكن من اتخاذ قرار ملزم بإنشاء المحكمة الخاصة. وأيد الأمين العام طلب رئيس الوزراء في اليوم التالي، بعد أن استخلص أن جميع الجهود الدبلوماسية قد استنفدت.

وكنا نفضل لو أن اللبنانيين صدّقوا على اتفاق المحكمة ونظامها الأساسي، ولكننا نعلم أن ذلك لم يكن ممكنا. ولا يسع أحد القول إن الحكومة اللبنانية أو الأمين العام أو مجلس الأمن قصَّروا في السعي لجميع الخيارات الممكنة، ما عدا اتخاذ المجلس إجراء بشأن المحكمة. ولكن الذين يعارضون إنشاء المحكمة تأكدوا من عدم توفر أي من تلك الخيارات.

ولقد سمعنا العديد من الأصوات التي تحذر من المخاطر على السلام والاستقرار في لبنان. ونناشد جميع الأطراف أن تتصرف بشكل مسؤول في الأيام المقبلة وأن تتقيد بالتزاماتها بدعم سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

وقد استنتجنا، من جانبنا، أن عدم التصرف دعما للبنان أمر غير مقبول. ولا يمكن إحلال السلام أو الاستقرار بدون تحقيق العدالة.

وفي الختام، فإن الولايات المتحدة تؤكد مجددا على دعمها للبنان. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن، باتخاذ هذا القرار، سيفي بالتزامه بدعم لبنان في سعيه لتحقيق العدالة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد طارق متري، وزير الثقافة ووزير الخارجية بالوكالة في لبنان، للإدلاء ببيان.

السيد متري (لبنان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتوجه، باسم لبنان والحكومة اللبنانية، بالشكر الجزيل لمجلسكم الكريم، الذي طالما أكد، ويؤكد مجددا، وقوفه مع استقلال لبنان وسيادته وأمنه وحريته، انطلاقا

من المبادئ التي تقوم عليها الشرعية الدولية وشرعة الأمم المتحدة.

إن مجلسكم الكريم لم يتردد يوما، وعلى وجه الخصوص في السنتين الماضيتين، في التعبير عن تعاطفه ودعمه وحرصه على لبنان واستقلاله، منذ أن أقر مجلسكم إنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه؛ ومن خلال التزامه العمل في سبيل الكشف عن هوية الضالعين في هذه الجريمة الإرهابية وسواها من جرائم الاغتيال السياسي ومحاولات الاغتيال التي وقعت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. لقد اتخذ مجلسكم هذه القرارات الهامة كي لا يفلت المجرمون من المحاسبة والعقاب. كما اتخذ قرارات ملزمة لضمان السير في طريق تحقيق العدالة.

كذلك عبر مجلسكم الموقر، وبشكل واضح، عن التزامه حيال لبنان وعن دعمه له في الصيف الماضي، حين واجه بلدنا العدوان الإسرائيلي الغاشم والمدمر. وحين دعا المجلس المجتمع الدولي إلى القيام بدوره في وضع حد لذلك الاعتداء، والمبادرة إلى تأمين المساعدة اللازمة، على أكثر من صعيد، للحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه. وفي الأسبوع الماضي، أكد مجلسكم الكريم، ومرة أخرى، دعمه للبنان وإدانته للأعمال الإرهابية التي تهدف إلى النيل من أمنه واستقراره وحيويته ودوره الذي يقوم على الاعتدال والانفتاح والديمقراطية والحريات.

وها هو مجلسكم الكريم يضع اليوم النصوص المتعلقة بإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان موضع التنفيذ، وفق نظام جرت دراسته بعناية كبيرة ومهنية عالية التزمت التقيد بأفضل المعايير القضائية الدولية.

وبطبيعة الحال، أود أن أتوجه بشكري الجزيل إلى الدول التي قدمت القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) والتي صوتت لصالحه، فشددت على صدقية الأمم المتحدة وعلى مسؤوليتها وفاعلية دورها في تمكين لبنان من إحقاق العدالة وحفظ السلام والأمن.

كما أنني، في ذات الوقت، أود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى الدول التي امتنعت عن التصويت لأنها، رغم ملاحظاتها وتحفظاتها على القرار الذي اتخذه مجلسكم الكريم، قد أكدت حرصها على أولوية مبدأ العدالة، وعلى ضرورة قيام المحكمة الخاصة بلبنان لكشف المجرمين وردعهم، وأكدت على الحريات وعلى استقرار لبنان.

كما أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على التزامه الشخصي ومتابعته الحثيثة والمتعاطفة مع لبنان، التي كانت في صلب أولوياته، وهو قد التزم بذلك بسبب قناعته القوية بضرورة قيام المحكمة، إضافة إلى الجهود الكبيرة التي بذلها مع معاونيه، والروح الطيبة التي سادت التعاون بين العاملين في الأمانة العامة والحكومة اللبنانية.

لقد وصلنا إلى ما استطعتم إنجازه اليوم بعد سعي طويل، من طرف الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة على حد سواء. وهذا السعي لم يدخر فرصة أو مناسبة، حتى هذه اللحظة، لإقرار نظام المحكمة ونص الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية حسب الأصول الدستورية اللبنانية وفي مجلس النواب.

إن سعينا إلى إنشاء المحكمة انطلق أساسا من الإجماع اللبناني على قيامها، كما جاء في مقررات الحوار الوطني، ومن الإجماع العربي والدولي الذي تحقق حول ضرورة إنشائها. إلا أن هذا السعي اصطدم بعقبات على طريق تنفيذ الإجراءات الدستورية، مما منع مجلس النواب اللبناني من الاجتماع وحتى التداول بشأنها، رغم أن الأكثرية النيابية دعت بوضوح إلى السير بها.

إن اللبنـانيين بـاتوا اليـوم أمـام فرصـة كـبيرة لاسـتعادة حقوقهـم الأساسية التي تتمثل، أولا، في سلوك الطريق المؤدي إلى معرفة الحقيقـة – حقيقـة مـن خطـط ووجـه ونفـذ الجـرائم الإرهابية التي أودت بحياة الكثيرين مـن قـادة بـلادي ونُخَبِهـا: من اغتيـال الـرئيس رفيـق الحريـري إلى اغتيـال ومحاولـة اغتيـال وزراء ونواب وصحافيين وكتاب ومفكرين لامعين.

وقيـام المحكمـة الخاصـة بلبنـان سيـسهم بـلا شـك في ردع المجرمين عن التمادي في أعمالهم الإرهابية. وبالتالي، فإن لقـراركم دورا كـبيرا في حمايـة اللبنـانيين وتعزيـز مـستوى الحريـات في لبنـان، وذلـك بعيـدا عـن التـشفي وعـن محـاولات تسييس العمليـة القـضائية. ومـن شـأن هـذا كلـه أن يـسهم في إخراج لبنان من الأزمة الحاضرة.

والقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) لا يعني انتصار فريق على آخر، بل هو انتصار للعدل، ولا يعني عند أحد استقواء فريق من اللبنانيين بالمجتمع الدولي ضد فريق آخر. على العكس مـن ذلك، إنه إسهام كبير في تعزيز دولة الحق، وفي توطيـد دعـائم الديمقراطية، وفي تدعيم استقلال القـضاء عـن الـسياسة، وهـذا في العمـق مطلـب اللبنـانيين وطمـوحهم. ولأنـه كـذلك، فهـو لمصلحة جميع اللبنـانيين في سـيرهم نحـو تحقيـق هـذه التطلعـات الوطنية الجامعة على أساس التلازم القوي بـين إحقـاق العدالـة وحمايـة الاسـتقرار. فمـا مـن أحـد يرضـى أن يفـرض علـى اللبنانيين أن يختـاروا بـين الـسير في طلـب العدالـة أو حقهـم في الأمـن والاسـتقرار. ولـيس مقبـولا، بكـل المعـايير، أن يـضطر اللبنانيون إلى اختيار واحد منـها علـى حـساب الآخـر. ولا أن يُصار إلى تحميل الضحية مسؤولية الجرائم المرتكبة بحق لبنان.

إن مجلسكم الكريم، ومن خلال قـراره اليـوم وقراراتـه الـسابقة، يحـرص علـى العدالـة والاسـتقرار في الوقـت ذاتـه، فيمـا لا يغيـب عنـه أن مـا شـهده لبنـان مـن اغتيـالات ومـا يـشهده في الظـروف الراهنـة هـو الـذي يهـدد الأمـن والسلام فيه وفي المنطقة، لا بل وفي العالم.

ولا بـد لنـا، في هـذا اليـوم، مـن أن نتوجـه بتحيـة الإكبـار والوفـاء إلى شـهداء لبنـان، كـل لبنـان، وإلى روح الـرئيس الـشهيد رفيـق الحريـري وأرواح كـل الـشهداء الـذين اغتالتهم يد العنف الإرهابي، لنقول: إن الحقيقـة طريـق الحريـة والعدالة والمصالحة، وهي طريق الخلاص للبنان.

الرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): لا يوجـد أي متكلمين آخرين في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمـن قـد اختـتم المرحلـة الحاليـة من نظره في البند المـدرج في جـدول أعمالـه. وسـيبقى المجلـس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.